

### العون الإنمائي العربي

#### نظرة عامة

واصلت الدول العربية المانحة خلال عام 2013 تقديم المساعدات الإنمائية إلى الدول العربية والدول النامية الأخرى من خلال التعاون الثنائي المباشر وعبر مؤسسات وصناديق التنمية العربية الأعضاء في مجموعة التنسيق<sup>(1)</sup>. حيث ارتفعت المساعدات الرسمية المقدمة من الدول العربية المانحة<sup>(2)</sup> خلال عام 2013 بشكل ملحوظ لتصل إلى حوالي 13.7 مليار دولار بزيادة قدرها نحو 10.6 مليار دولار مقارنة بالمساعدات الإنمائية المقدمة خلال عام 2012، وبذلك بلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية من مساعدات إنمائية ميسرة خلال الفترة (1970-2013) حوالي 172.1 مليار دولار. وقد بلغت نسبة العون الإنمائي العربي إلى الناتج القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية حوالي 0.85 في المائة في عام 2013.

ومن جهة أخرى، سجلت المساعدات الإنمائية العربية المقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق المتمثلة في شكل قروض في عام 2013 حوالي 12.3 مليار دولار مقابل حوالي 8.4 مليار دولار في عام 2012 مسجلة بذلك زيادة بنسبة حوالي 46.4 في المائة.

وشكلت منها الالتزامات التمويلية المقدمة إلى الدول العربية حوالي 47 في المائة في عام 2013 مقارنة بنحو 51 في المائة عام 2012. ويوضح التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمجموعة التنسيق لعام 2013، الاهتمام المتواصل بدعم مشاريع قطاعي النقل والاتصالات والطاقة، إذ بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الموجهة لهما خلال عام 2013 حوالي 6.56 مليار دولار تشكل نحو 53.4 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة خلال العام نفسه.

#### الملاحح الرئيسية للمساعدات الإنمائية العربية

تعتبر المساعدات الإنمائية العربية شكلاً مهماً من أشكال التعاون الاقتصادي فيما بين الدول العربية والدول النامية. وتقدم الدول العربية مساعداتها الإنمائية عبر قنوات متعددة أهمها المساعدات الرسمية الثنائية والتمويل الإنمائي المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق، إضافة إلى المساعدات المقدمة من الهيئات الوطنية الخيرية والجهات غير الحكومية لدعم مشاريع مكافحة الفقر، وبرامج الصحة والتعليم والإغاثة.

(1) أعضاء مجموعة التنسيق: البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبوظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، برنامج الخليج العربي للتنمية، صندوق النقد العربي، وصندوق قطر للتنمية.  
(2) يشمل هذا المبلغ صافي السحب من المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول المانحة الرئيسية.

وتتميز المساعدات الإنمائية العربية بصفة عامة بشروط ميسرة تتمثل في انخفاض سعر الفائدة وطول فترتي السماح والسداد وارتفاع عنصر المنحة<sup>(3)</sup>، بالإضافة إلى المنح والهبات غير المشروطة، مما يتيح للدول المستفيدة إمكانية كبيرة لاستغلالها وإدارتها بمرونة كافية تستجيب لأولوياتها واحتياجاتها العاجلة. وتتلخص أهم سمات المساعدات الإنمائية العربية فيما يلي:

أولاً: يُقدم القسم الأكبر من العون الإنمائي العربي على المستوى الثنائي من أربع دول خليجية هي المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر. فقد بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية لهذه الدول حوالي 13.7 مليار دولار في عام 2013.

ثانياً: بروز الدور المؤسسي للعون العربي من خلال اضطلاع مؤسسات مجموعة التنسيق بتقديم العون الإنمائي للدول النامية منذ 50 عاماً. وقد اكتسبت مؤسسات هذه المجموعة خبرة هامة من خلال تعاطيها غير المنقطع مع قضايا التنمية دولياً وقطرياً. وتغطي عمليات مؤسسات المجموعة كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن المساهمة في تخفيف عبء الدين. ومن جانب آخر، تعمل مؤسسات المجموعة على دعم توجهات الدول المستفيدة على المستويين الإقليمي والعالمي من خلال الاستجابة السريعة لأولويات تلك الدول.

ثالثاً: شمولية التمويل للقطاعين العام والخاص وتنمية القدرات، وبالإضافة إلى تقديم المساعدات العربية، بشكل يتناسب مع الاحتياجات قصيرة، ومتوسطة وطويلة الأجل. وساهمت هذه المساعدات في تعزيز عمليات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. وقد تم التشغيل الكامل للعديد من المشاريع التي ساهمت مؤسسات المجموعة في تمويلها، والتي أصبحت تساهم في التنمية الاقتصادية، وتساعد في توفير خدمات اجتماعية واقتصادية للدول المستفيدة.

رابعاً: إيلاء أهمية خاصة لدعم القطاعات الإنتاجية وبخاصة قطاعي الزراعة والطاقة بالإضافة إلى بعض القطاعات الخدمية ذات الأهمية مثل قطاع النقل والاتصالات، إلى جانب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم تقديم التمويل لها والذي أصبح ضرورة ملحة لخلق المزيد من فرص العمل.

خامساً: احترام استقلالية الدول في تحديد أهدافها، وترتيب أولوياتها الإنمائية، واختيار مشاريعها، كذلك استقلاليتها في مجالات التقييم واتخاذ القرار، والالتزام بقواعد الشفافية التامة في مختلف مراحل تنفيذ المشروع. وقد حرصت المؤسسات التمويلية العربية والإقليمية على اعتماد تطبيق قواعد مشتركة في عمليات التعاقد والسداد والمتابعة، وعلى سرعة التجاوب وتلبية احتياجات وأولويات العمل، والتنسيق بين عملياتها، والتشاور الدائم مع الدول من أجل التأكد من تحقيق المشاريع الممولة للأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتوخاة.

(3) أنظر تعريف عنصر المنحة في "المفاهيم والمصطلحات المستخدمة" في هذا التقرير.

سادساً: إعطاء أولوية لمكافحة الفقر، وتوفير مياه الشرب لأعداد كبيرة من السكان، وتحسين ظروف المعيشة للفئات الفقيرة، وتقوية البنى الأساسية في معظم الدول. وقد تجاوز عدد المستفيدين من المشاريع التي مولتها المؤسسات العربية 200 مليون نسمة في قطاع الطاقة والكهرباء، و50 مليون نسمة في قطاع مياه الشرب، و40 مليون نسمة في قطاع الري والتنمية الزراعية، وعشرات الملايين في قطاعات النقل والمواصلات والصحة والتعليم.

سابعاً: استمرارية العون إذ قدمت مؤسسات مجموعة التنسيق في الفترة (2010-2013) ما يعادل حوالي 34.5 مليار دولار ساهمت في تمويل 1779 عملية تمويلية استفاد منها 118 بلداً نامياً، بالإضافة إلى عدة هيئات ومنظمات وجهات أخرى. وبحلول عام 2013، بلغ المجموع التراكمي للتمويل الإنمائي المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق حوالي 130.5 مليار دولار، حيث قدمت المجموعة ما يفوق (7000) قرصاً لأكثر من (130) دولة.

## العون الإنمائي العربي خلال عام 2013

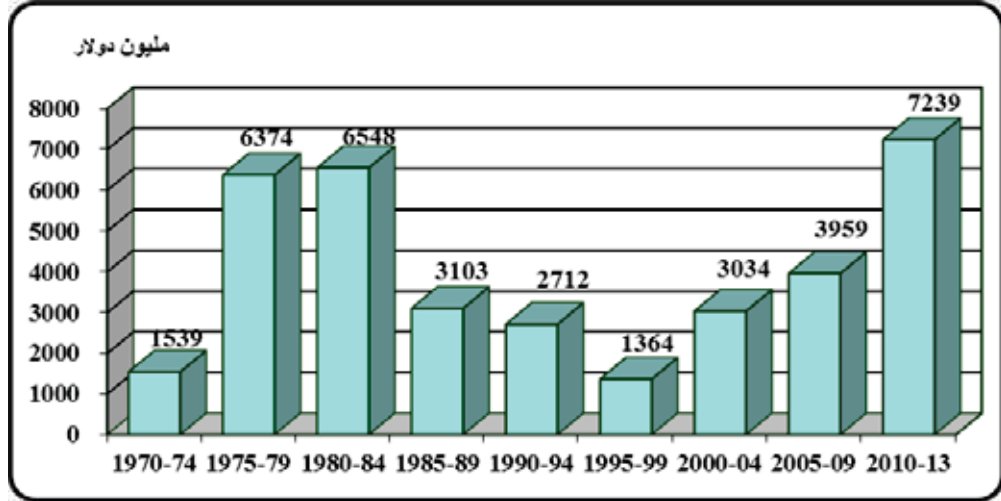
### العون المقدم من الدول العربية

تعتبر الدول العربية المانحة من أهم مصادر الدعم للدول النامية، حيث تواصل خلال عام 2013 تقديم العون الإنمائي إلى جانب إغاثة المتضررين من الكوارث في مناطق الصراعات والأزمات في العديد من مناطق العالم، بصرف النظر عن البعد الجغرافي أو الاختلاف الديني أو العرقي أو الثقافي.

بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية حوالي 13.7 مليار دولار عام 2013، بمعدل نمو بلغ حوالي 337.6 في المائة مقارنة بعام 2012. وشكلت المساعدات المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي المصدر الأساسي لتلك المساعدات، حيث بلغ صافي السحب من المساعدات المقدمة من قطر حوالي 6.3 مليار دولار أي حوالي 46.0 في المائة، وبلغ إجمالي صافي المنصرف من المساعدات المقدمة من السعودية نحو 6.2 مليار دولار، أي حوالي 44.8 في المائة من الإجمالي. كما بلغ صافي السحب من المساعدات المقدمة من الكويت حوالي 759 مليون دولار أي حوالي 5.5 في المائة، ومن الإمارات حوالي 481 مليون دولار أي حوالي 3.5 في المائة، ومن عُمان حوالي 29 مليون دولار أي حوالي 0.2 في المائة. وتم تخصيص الجزء الأكبر من هذه التمويلات الإنمائية لمشاريع البنى الأساسية التي تشمل مشاريع النقل والاتصالات، ومشاريع الطاقة والكهرباء، ومشاريع الزراعة، والمياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى مشاريع الصناعة والتعدين، ومشاريع أخرى.

وبذلك بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية خلال الفترة (1970-2013) حوالي 172.1 مليار دولار، منها حوالي 165.1 مليار دولار أي ما يعادل حوالي 95.9 في المائة من دول مجلس التعاون الخليجي، وحوالي 7.0 مليار دولار من الدول العربية الأخرى. وقد بلغت نسبة مساهمة السعودية حوالي 66.2 في المائة من مجموع المساعدات، وتليها الكويت بنسبة حوالي 14.1 في المائة، ثم الإمارات بنسبة حوالي 8.1 في المائة، وقطر بنسبة حوالي 7.0 في المائة، وعُمان بنسبة حوالي 0.5 في المائة. كما بلغت نسبة مساهمة العراق، وليبيا، والجزائر حوالي 4.1 في المائة من إجمالي تلك المساعدات، الملحق (1/11) والشكل (1).

الشكل (1): المتوسط السنوي للعون الإنمائي العربي  
(2013 - 1970)



المصدر: الملحق (1/11).

أما نسبة المساعدات الإنمائية العربية إلى الدخل القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية فقد بلغت حوالي 0.85 في المائة عام 2013 مسجلة بذلك نمواً كبيراً مقارنة بالنسبة المسجلة للعام السابق عليه والبالغة 0.20 في المائة، الملحق (2/11).

#### العون المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق

بلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق، في عام 2013 حوالي 12.3 مليار دولار، وذلك بزيادة بلغت نسبتها حوالي 46.5 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وبلغت نسبة مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في إجمالي هذه الالتزامات حوالي 59.4 في المائة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حوالي 11.1 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية حوالي 9.0 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية حوالي 7.1 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية حوالي 5.6 في المائة، وصندوق النقد العربي حوالي 5.2 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا حوالي 1.5 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية حوالي 1.1 في المائة، الملحق (3/11).

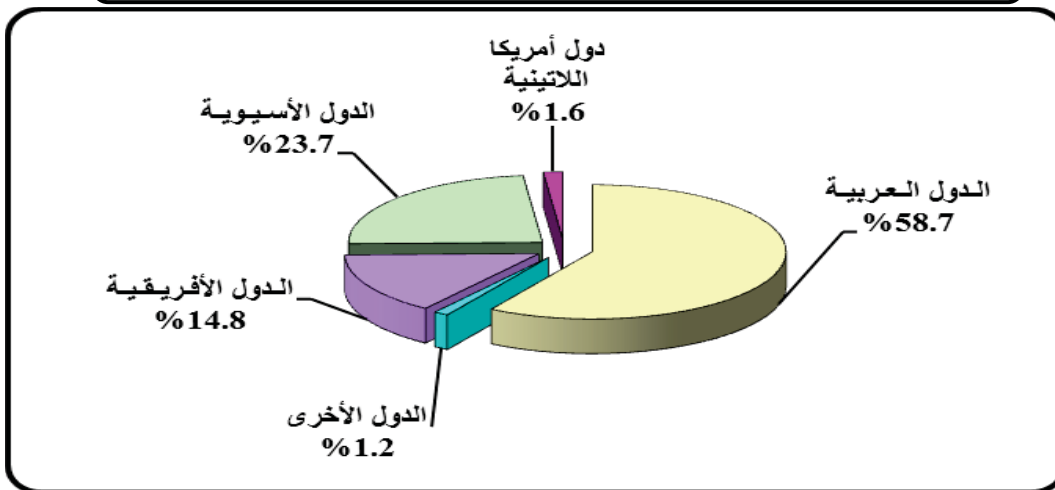
وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لإجمالي التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق خلال عام 2013، فقد بلغت نسبة ما حصلت عليه مجموعة الدول العربية من مجموع التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية خلال عام 2013 حوالي 47.4 في المائة مقابل 51.1 في المائة في عام 2012، ومجموعة الدول الآسيوية حوالي 30.9 في المائة مقابل 31.2 في المائة في عام 2012، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 17.1 في المائة مقابل 15.2 في المائة في عام 2012، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 3.4 في المائة مقابل 0.9 في المائة في عام 2012، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 1.2 في المائة مقابل 1.6 في المائة في عام 2012، الملحق (3/11).

وفيما يختص بالتوزيع القطاعي لهذه الالتزامات خلال عام 2013 فقد بلغ نصيب قطاع الطاقة الذي يشمل الكهرباء والنفط والغاز حوالي 35.5 في المائة من إجمالي التزامات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال عام 2013، يليه القطاعات الأخرى التي تشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنحو 26.6 في المائة، ثم قطاع النقل والاتصالات حوالي 17.9 في المائة، ثم قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بحوالي 10.1 في المائة، يليه قطاع المياه والصرف الصحي بنحو 7.5 في المائة، وأخيراً قطاع الصناعة والتعدين بحوالي 2.4 في المائة، وذلك كما هو مبين بالملحق (4/11).

وبذلك يرتفع المجموع التراكمي لالتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق حتى نهاية عام 2013 إلى حوالي 130.5 مليار دولار، ساهمت من خلالها مؤسسات المجموعة في تمويل حوالي 7020 مشروعاً تنموياً موزعة عبر 130 دولة. وتتنوع هذه المشاريع لتشمل مختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

ومن حيث التوزيع الجغرافي للالتزامات التراكمية فقد بلغ نصيب مجموعة الدول العربية من هذه الالتزامات حوالي 76.6 مليار دولار (58.7 في المائة)، ومجموعة الدول الآسيوية حوالي 30.9 مليار دولار (23.7 في المائة)، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 19.3 مليار دولار (14.8 في المائة)، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 2.0 مليار دولار (1.6 في المائة)، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 1.6 مليار دولار (1.2 في المائة)، الملحق (5/11) والشكل (2).

الشكل (2): المجموع التراكمي لعمليات مجموعة التنسيق حسب مجموعات الدول المستفيدة (2013)

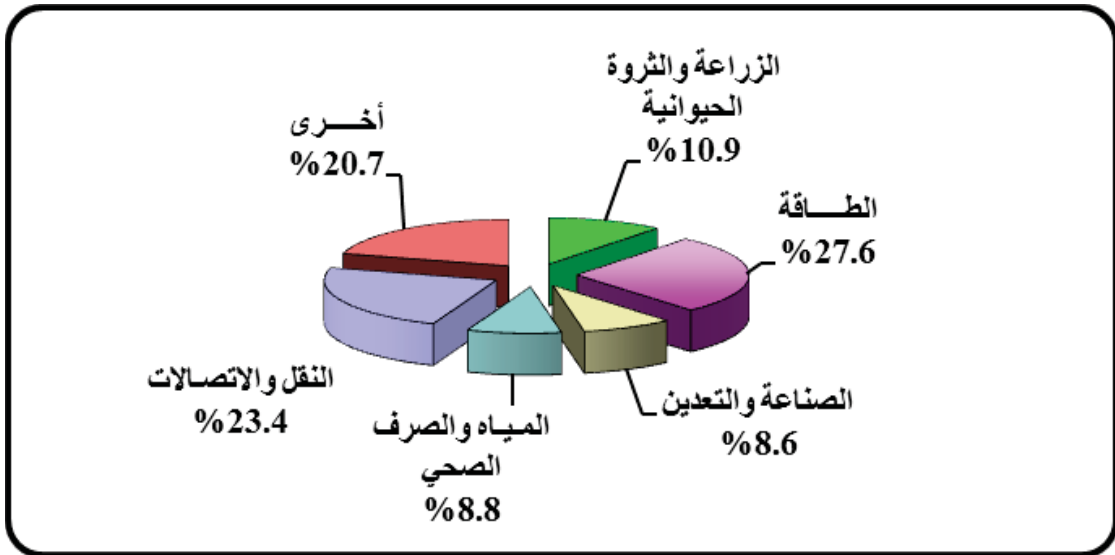


المصدر: الملحق (5/11).

وقد بلغت نسبة الالتزامات التمويلية للبنك الإسلامي للتنمية حوالي 33.7 في المائة من إجمالي الالتزامات التراكمية لمؤسسات التنمية العربية حتى عام 2013، يليه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بنسبة 20.8 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بنسبة 14.7 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية بنسبة 9.4 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية بنسبة 8.8 في المائة، وصندوق النقد العربي بنسبة 6.1 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية بنسبة 3.5 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا بنسبة 3.0 في المائة.

وقد شملت الأولويات قطاعات الطاقة والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي وقطاعات أخرى تشمل الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية، بحوالي 80.5 في المائة من إجمالي قيمة التزامات العمليات التمويلية. ويتصدر قطاع الطاقة قطاعات البنى الأساسية، فقد حصل على نسبة تقارب 27.6 في المائة من إجمالي التمويل، يليه قطاع النقل والاتصالات بنسبة 23.4 في المائة، ثم قطاع الخدمات الذي يشمل الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنسبة 20.7 في المائة، يليه قطاع المياه والصرف الصحي بنسبة 8.8 في المائة وذلك كما هو مبين في الملحق (6/11) والشكل (3) أدناه. وبلغت حصة القطاعات الإنتاجية التي تشمل أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتعدين نحو 19.5 في المائة منها حوالي 10.9 في المائة للزراعة والثروة الحيوانية وحوالي 8.6 في المائة للصناعة والتعدين.

الشكل (3): التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي لعمليات صناديق التنمية العربية والإقليمية (2013)



المصدر: الملحق (6/11).

## جهود مؤسسات مجموعة التنسيق في مجالات التنمية

شرعت مؤسسات مجموعة التنسيق بالاشتراك مع المؤسسات العربية لتمويل وضمان التجارة، في إعداد تقرير موحد أولي لتقييم جهود مؤسسات التمويل العربية في مختلف مجالات التنمية. ونوجز فيما يلي أهم نتائج عناصر التقرير<sup>(4)</sup>:

### استراتيجية عمل مؤسسات مجموعة التنسيق

تستند مؤسسات مجموعة التنسيق على مبادئ تنمائية مع احتياجات الدول وتطورات برامجها التنموية. وهي محصلة تجارب أكثر من أربعين عاماً من الحوار المتواصل مع دول ذات رؤى متباينة ومستويات تنموية مختلفة، وتمكنت بذلك من صياغة نموذجاً للشراكات مع الدول تحمل مبادئ تبلورت من خلالها رؤى إقليمية عالمية فطلت بذلك أنشطة مؤسسات المجموعة تركز تقدماً حثيثاً من حيث الكم والنوع، ويتميز بأسلوب جعل المؤسسات الإقليمية والدولية تسعى لتطبيقه والتعاون مع مؤسسات التنسيق.

### الاستجابة لطلبات الدول المستفيدة

سعت مؤسسات المجموعة إلى توسيع نطاق أنشطتها، كما ساهمت بشكل واسع في تجديد الشراكات التي بادرت بها الدول الأعضاء في المجموعة، كمبادرة التعاون العربي - الأفريقي، ومبادرة التعاون العربي - الأمريكي الجنوبي. كما عملت المجموعة على استحداث أدوات تمويل ومنتجات تمويلية جديدة، بالإضافة إلى الأدوات التقليدية فهناك القروض المتماشية مع الشريعة الإسلامية كالصكوك، فضلاً عن المساهمات في رأس المال والمنح، وتقديم الضمانات. وإلى جانب هذه الأدوات التمويلية، فقد شملت أنشطتها تعزيز البنية التحتية الاقتصادية، وتطوير أسواق رأس المال، ودعم برامج إعادة الهيكلة، وبرامج الإصلاح الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية.

وشملت جهود مؤسسات المجموعة في مجال دعم المبادرات الدولية المختلفة المتعلقة بالتنمية دعم مبادرات البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي سمحت بتوفير موارد إضافية ضخمة خصصت لتمويل الأهداف الإنمائية للألفية، حيث كانت من المؤسسات الإنمائية الأولى في العالم التي دعت إلى العمل على التخفيف من حدة الديون على البلدان الفقيرة، والتي أدركت بأن القسم الأكبر من الموارد المالية للدول الفقيرة كان يُخصص لتسديد خدمة الدين على حساب قطاعات تنموية حساسة كالتنمية الاجتماعية. وقد بلغت مساهمات مؤسسات المجموعة في تلك المبادرة حوالي 1.7 مليار دولار.

(4) حرصاً على ضمان تجانس وتطابق البيانات الخاصة بمختلف أنشطة مؤسسات التمويل العربية، فقد تم اعتماد البيانات المتوفرة والمعتمدة عند إعداد التقرير والتي تتعلق بالفترة 2008 - 2012.

كما عملت الدول العربية على زيادة دعمها المالي لمؤسسات مجموعة التنسيق لضمان استمراريتها في تقديم العون، ونذكر هنا القرار المتعلق بزيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية، وإنشاء الحساب الخاص لتمويل مشروعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإطلاق مبادرة الطاقة للفقراء، وخلال القمة الاقتصادية العربية الأفريقية التي عُقدت في الكويت في شهر نوفمبر 2013، تم التأكيد على الدور الهام الذي تلعبه مؤسسات المجموعة في دعم التنمية في القارة الأفريقية.

### نمو الالتزامات وتنوع الخدمات

أدركت مؤسسات مجموعة التنسيق أن فاعلية العون الإنمائي يتطلب تنويع مساهماتها لتشمل دعم استثمارات القطاع الخاص، وتنمية التجارة وتنمية القدرات ومعالجة عجز الموازنة وخلل ميزان المدفوعات وذلك كما هو مبين تفصيلاً في الجدول (1).

جدول رقم (1)  
عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق حسب نوع التمويل  
(2012-2008)

(مليون دولار أمريكي)

نوع التمويل	2008	2009	2010	2011	2012	المجموع
دعم الموازنات العامة	327	678	704	763	689	3,161
المساهمة في رأس المال*	252	273	298	203	541	1,567
معونة	164	160	148	142	132	746
القطاع الخاص	481	623	407	555	869	2,935
القطاع العام	6,030	5,972	7,127	6,577	8,549	34,255
التجارة	1,752	1,669	2,396	2,697	2,429	10,943
المجموع	9,006	9,375	11,080	10,937	13,209	53,607

\*المساهمة في رأس مال مشاريع القطاع الخاص.  
المصدر: أمانة التنسيق- تقرير العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق- أعوام مختلفة.

فعلى صعيد تنمية المبادلات التجارية وتوفير الضمانات لتحفيز تدفقات التنمية، عملت مؤسسات مجموعة التنسيق على تشجيع التجارة من بلدان الجنوب من خلال تمويل عمليات التجارة الخارجية التي تشمل نشاط التصدير والاستيراد للمواد الخام والسلع الوسيطة والآلات. وتشكل المدخلات الأساسية للإنتاج الزراعي والصناعي أهم مكونات نشاط الاستيراد. وتعتبر مساهمات المجموعة في تمويل وإعادة تمويل التجارة، من أهم الضمانات التي تستند عليها البنوك التجارية في تعاملاتها مع الدول المستفيدة خاصة ومع الدول التي تُصنّف في خانة المخاطر القصوى. وقد بلغ إجمالي المبالغ المقدمة من مؤسسات المجموعة لدعم عمليات تمويل التجارة خلال الفترة (2012-2008) حوالي 10.9 مليار دولار.



ومن جانب آخر تعمل بعض مؤسسات مجموعة التنسيق إلى جانب بعض شركات الاستثمار العربية المشتركة على توفير التأمين على المخاطر السياسية والتجارية لزيادة حجم الاستثمارات والتجارة العربية البينية، ولتمكين الدول المستفيدة من اللجوء إلى الأسواق المالية للاقتراض بشروط أفضل. وقد بلغ إجمالي عمليات ضمان الصادرات لمؤسسات التنمية خلال الفترة (2008 – 2012) حوالي 24.2 مليار دولار أمريكي. كما هو مبين في الجدول (2).

جدول رقم (2)  
عمليات ضمان الصادرات لمؤسسات مجموعة التنسيق  
(2012-2008)  
(مليون دولار أمريكي)

المجموع	2012	2011	2010	2009	2008	المؤسسة
6,082	1,723	1,441	1,198	701	1,019	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانماء الصادرات
12,733	2,314	3,364	3,214	2,135	1,706	المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار واتئمان الصادرات
1,842	597	789	421	22	13	صندوق الأوبك للتنمية الدولية (أوفيد)
3,534	551	774	666	603	940	برنامج الصادرات السعودية
24,191	5,185	6,368	5,499	3,461	3,678	المجموع

المصدر: أمانة التنسيق.

وفيما يتعلق بدعم القطاع الخاص، فقد أولت معظم مؤسسات المجموعة اهتماماً متزايداً في السنوات الأخيرة بدعم القطاع الخاص، حيث أقدمت على إحداث تسهيلات وأساليب جديدة لزيادة حجم التمويلات المخصصة لهذا القطاع وتنوعها، إذ بلغت مساهمات مؤسسات المجموعة خلال الفترة (2008-2012) حوالي 4.5 مليار دولار منها حوالي 1.5 مليار دولار مساهمات في رؤوس أموال المشاريع الممولة.

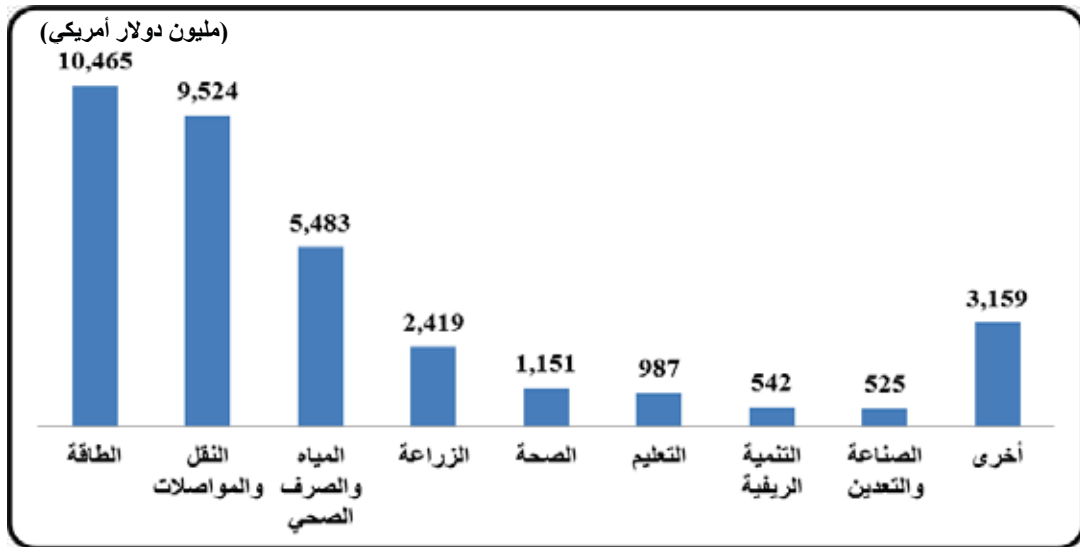
وفيما يختص بالدعم المؤسسي وبناء القدرات ونشر المعرفة، فقد بلغ حجم التزامات أعضاء المجموعة تجاه قطاع التعليم والتكوين المهني خلال الفترة (2008 – 2012) حوالي 987 مليون دولار. كما تعمل مؤسسات المجموعة على تسهيل نقل المعرفة عن طريق المساهمة في إعداد المشاريع، والتدريب، والبحوث، والمساعدة في صياغة أطر السياسات العامة والاستراتيجيات التفاوضية للدول النامية بخصوص القضايا العالمية كذلك المتعلقة بالحفاظ على البيئة، والطاقة، وإدارة البنية الاقتصادية. وبلغت مساهمات أعضاء المجموعة في هذا القطاع خلال الفترة (2008-2012) حوالي 746 مليون دولار.

من جانب آخر تهتم مجموعة التنسيق بدعم جهود الاستقرار الاقتصادي، حيث ساهمت مؤسسات المجموعة في تمويل برامج الإصلاح الاقتصادي التي شرعت في تطبيقها الدول العربية التي شهدت اضطرابات اجتماعية واقتصادية. إذ تصدر صندوق النقد العربي، والصندوق السعودي، وصندوق أبوظبي مؤسسات المجموعة في دعم ميزانيات الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية. ويشكل الاستثمار الحكومي المركز الأول في سلم الدول ذات الدخل المنخفض ويركز على توفير البنية الأساسية والمرافق العامة الفاعلة. ومن شأن المساعدات الإنمائية لمؤسسات المجموعة والتي تقدمها

بشروط ميسرة، وبأجل طويلة المدى أن تسهم في دعم جهود الدول العربية في هذا المجال، كما أنها تناسب مشاريع التنمية الأساسية. فقد حظي هذا القطاع بحوالي 34.3 مليار دولار، تم منح ما يعادل ثلثي هذا المبلغ بشروط ميسرة.

كذلك تواصلت مؤسسات مجموعة التنسيق جهودها لدعم البنية التحتية، فعلى الرغم من التنوع الكبير والمتزايد لمداخلات مؤسسات مجموعة التنسيق، إلا أن التركيز كان على المشاريع الاستثمارية التي أدرجتها الحكومات ضمن استراتيجياتها التنموية. فخلال الفترة (2008-2012)، بلغت التزامات مؤسسات مجموعة التنسيق تجاه القطاع العام حوالي 34 مليار دولار، وحُصص ثلثي هذا المبلغ لتمويل مشاريع البنية التحتية. هذا الدعم الذي توجهه المجموعة لتمويل عمليات البنية الأساسية قد أثبت نجاعته وفعاليتيه نظراً للتأثير الإيجابي الكبير والمباشر لمشاريع البنية الأساسية في دعم برامج التنمية الاقتصادية وبوجه خاص على القطاعات الإنتاجية وفي مقدمتها المشاريع الزراعية. كما أن تركيز المجموعة من حيث مساهمتها التمويلية على الدول ذات الدخل المنخفض وعلى الدول متوسطة الدخل يعتبر عاملاً إضافياً يعزز من حقيقة إسهام المجموعة في خفض الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما هو موضح في الشكل (4).

الشكل (4): التوزيع القطاعي الإجمالي لالتزامات مشاريع القطاع العام (2012-2008)



المصدر: أمانة التنسيق.

وقد شمل إجمالي الالتزامات للفترة (2008-2012)، عدد 922 عملية استفادت منها بشكل رئيسي 94 دولة من الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض، جدول (3).

جدول رقم (3)  
توزيع القروض حسب مستوى الدخل

مستوى الدخل	عدد القروض	عدد الدول	المجموع (مليون دولار أمريكي)
مرتفع	55	9	3,259
منخفض ومتوسط	867	94	30,996
<b>المجموع</b>	<b>922</b>	<b>103</b>	<b>34,255</b>

المصدر: أمانة التنسيق.

ويشير التوزيع القطاعي لعمليات مجموعة التنسيق خلال الفترة (2008-2012) إلى أن قطاع البنى الأساسية حصل على حوالي 74 في المائة من إجمالي الالتزامات. فقد حصل قطاع الطاقة حوالي 30 في المائة، وقطاع النقل والاتصالات حوالي 28 في المائة، وقطاع المياه والصرف الصحي على حوالي 16 في المائة. وعملت مؤسسات المجموعة من خلال الاهتمام بمشاريع توفير مياه الشرب الآمنة صحياً للسكان، وكذلك عملت مؤسسات المجموعة على توفير مياه الري لضمان زيادة الإنتاجية الزراعية، فقد استفاد صغار الفلاحين والمزارعين من حوالي 9 في المائة من إجمالي المخصص لدعم قطاع الزراعة. ويشكل هذا نوعاً من المساهمة المباشرة في تحقيق الأمن الغذائي، والتخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية.

#### تقييم فعالية العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق

تعتمد مؤسسات مجموعة التنسيق إلى توثيق مداخلاتها بإبرام الاتفاقيات وخطابات التفاهم مع الدول المستفيدة لتحديد المسؤوليات والالتزام بالخطط الزمنية عند تنفيذ المشروعات، كما تسعى إلى تأسيس شراكة تكون مسؤولياتها فيها تقديم خدمات بموجب الاتفاقيات المبرمة مع الدول المستفيدة، مع مراعاة توخي المرونة والالتزام بمبدأ العمل من أجل الإنجاز. ورغم أن معظم مؤسسات المجموعة لم تضع حتى الآن معياراً رسمياً لمؤشرات قياس النتائج، إلا أنها تعتمد في تقييم فاعلية تمويلاتها وتصنيف مشروعاتها على مستوى تقدم الأعمال خلال التنفيذ وتحديد مدى الالتزام عند اكتمال المشروع. وقد تبين من خلال مسح وتحليل البيانات المتوفرة عن نشاطات مؤسسات المجموعة للفترة (2008-2012) ما يلي:

- فيما يتعلق بإجراءات القروض فإن مؤسسات المجموعة تحتاج من حوالي 6 أشهر إلى 8 أشهر لنقل القرض من مرحلة الموافقة إلى مرحلة التوقيع على الاتفاقية. كما أن 40 في المائة من القروض قد تم السحب منها في الموعد المحدد وحوالي 10 في المائة قد حصل فيه تغيير. كما تبين أن 30 في المائة من المشروعات التي اكتملت لدى بعض مؤسسات المجموعة خلال عامي 2011 و2012، قد حققت جميع أهدافها، وأن 64 في المائة قد حققت معظم الأهداف، وأن 6 في المائة فقط لم تحقق الأهداف المرجوة. كما بينت نتائج التحليل أن المشروعات الكبرى تكتمل

غالباً في الموعد المحدد وذلك لأن هذا النوع من المشروعات يغلب فيه تنفيذ الأعمال عبر التعاقد مع الشركات الكبرى، التي تستخدم إدارة مؤهلة و عمالة ماهرة. أما المشروعات الصغيرة فيعزى تأخر تنفيذها إلى اعتمادها على شركات المقاولات الصغيرة والتي غالباً ما تفتقر إلى الكفاءة وضعف الإشراف.

- تبرز الأرقام الخاصة بعدد القروض التي اكتمل السحب منها والمشروعات المنتهية خلال عامي 2011 و2012، مدى وفاء مؤسسات المجموعة بالتزاماتها. فقد بلغ عدد القروض التي اكتمل السحب منها 293 قرصاً، وبلغ إجمالي السحوبات حوالي 6.2 مليار دولار، وتترجم هذه الأرقام مشروعات مكتملة تم تنفيذها على أرض الواقع، كما بلغ عدد المشروعات المنتهية خلال نفس الفترة 278 مشروع بتكلفة إجمالية بلغت 20 مليار دولار. وبالمقابل فقد بلغ إجمالي الالتزامات الجديدة لتمويل استثمارات القطاع العام حوالي 15 مليار دولار، خلال نفس الفترة، ليتم بذلك فتح قناة جديدة للسحوبات من أجل تمويل مشروعات جديدة.

#### أفاق عمل مؤسسات مجموعة التنسيق لتحقيق فعالية مداخلاتها التنموية

اتفق رؤساء مؤسسات مجموعة التنسيق على العمل لوضع استراتيجية ذات ثلاث محاور رئيسية لإبراز فاعلية العون الإنمائي المقدم ويتمثل ذلك في تعزيز أساليب عمل مؤسسات المجموعة، واستخدام مؤشرات الشراكة العالمية. وتستعرض هذه الاستراتيجية قضية السياسات المتبعة في شأن الإفصاح عن المعلومات وإعادة هيكلة وتوحيد قاعدة البيانات المتوفرة حالياً لدى مؤسسات مجموعة التنسيق. هذا إلى جانب تكثيف الحوار مع الدول المستفيدة ومع ممثلي القطاع الخاص.

#### أهم تطورات المساعدات الإنمائية الدولية

أظهرت بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادرة في شهر أبريل عام 2014، أن المساعدات التنموية الرسمية المقدمة من الدول المانحة أعضاء لجنة العون التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد ارتفعت إلى مستوى قياسي في عام 2013 لتبلغ حوالي 134.8 مليار دولار، أي بزيادة مقدارها 6 في المائة عن المستوى المسجل عام 2012<sup>(5)</sup>. وحسب تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن هذه الزيادة تعود إلى ارتفاع مساهمة بريطانيا، وذلك بفضل القرارات التي اتخذتها الحكومة البريطانية بشأن تعزيز الميزانية الموجهة لدعم مساعداتها الرسمية الخارجية لبلوغ الهدف الذي تعهدت به الدول المانحة خلال المؤتمر الدولي لتمويل التنمية عام 2002، الذي عقد في مونتيري، حيث تعهدت الدول المانحة بتخصيص نسبة 0.7 في المائة من الناتج القومي الإجمالي لمساعدة الدول النامية.

(5) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD/DAC)

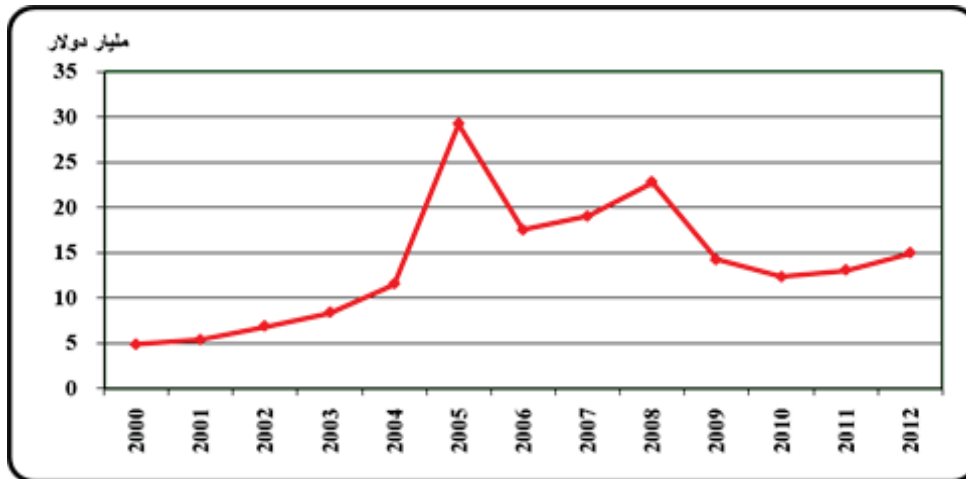
وقد سجلت مساهمات 17 دولة عضواً في لجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي ارتفاعات متفاوتة، في حين عمدت باقي الدول الأخرى الأعضاء في اللجنة إلى تقليص مساهماتها (11 دولة)، حيث تراجعت المساعدات المقدمة من بعض دول منطقة اليورو، التي خرجت من حالة الركود الاقتصادي في الربع الثاني من عام 2013، بما في ذلك فرنسا، واليونان، والبرتغال. إلى جانب ذلك، فقد سجل صافي المساعدات الرسمية إلى الدخل القومي لهولندا أدنى مستوى له خلال أربعة عقود.

وبخصوص مساهمة الدول المانحة في صافي تدفقات المساعدات الإنمائية الدولية، فقد حافظت كل من الولايات المتحدة، وألمانيا، والمملكة المتحدة، واليابان وفرنسا على مراتبها كأكبر البلدان مساهمة في قيمة المساعدات. وبالمقابل وبمعيار النسبة للدخل القومي، حافظت كل من النرويج، والسويد، ولوكسمبروغ والدنمارك وبريطانيا على مواقعهم الريادية. وخلال عام 2013 تجاوزت نسبة مساعدات بريطانيا إلى دخلها القومي الإجمالي 0.7 في المائة المحددة من قبل الأمم المتحدة.

#### حصّة الدول العربية من المساعدات الدولية خلال الفترة (1990-2012)

بلغ نصيب الدول العربية من المجموع التراكمي خلال الفترة (1990-2012) للمساعدات الرسمية الإنمائية المقدمة للدول النامية حوالي 253.9 مليار دولار. وحصل العراق على الحصّة الأكبر من المساعدات الإنمائية الدولية خلال الفترة، مقدارها 67.7 مليار دولار، أي بنسبة 26.7 في المائة، يليه مصر بمقدار 43.8 مليار دولار وبنسبة 17.3 في المائة، ثم فلسطين بمقدار 25.2 مليار دولار وبنسبة 9.9 في المائة، فالسودان بمقدار 21.6 مليار دولار وبنسبة 8.5 في المائة. والمغرب 19.6 مليار دولار وبنسبة 7.7 في المائة، الملحق (7/11) والشكل (5).

الشكل (5): إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر (2000-2012)



المصدر: الملحق (7/11).